

منصة "أمّء" المجلة الشهرية

العدد الثاني عشر – ديسمبر 2025



المحتوى

1	المقدمة
2-3	الاحتجاجات الشعبية في إيران: هل تطيح بالنظام أم يستطيع احتواءها؟
4-5	لماذا تضغط الولايات المتحدة على فنزويلا؟!
6-7	انقلاب أم إعادة هندسة للسلطة؟ ما الذي يجري في غينيا بيساو؟
8-9	فلول الأسد في لبنان: هذا ما قد يفعلونه في حديقة سوريا الخلفية

10	• أبرز الترجمات الحصرية:
10-11	خطة إسرائيل لتقسيم غزة عبر إعادة الإعمار
12-13	ماذا وراء تصريحات مبعوث ترامب بدمج لبنان في سوريا؟
14-15	كيف أعادت روسيا تموضعها في الشرق الأوسط بعد الأسد!
16-17	ماذا سيحدث في الشرق الأوسط؟ توقعات ستراتفور في 2026

يقدم العدد عرضاً تحليلياً لأبرز المواد
البحثية التي أنتجتها المنصة خلال
شهر ديسمبر 2025، وكذلك التقارير
المترجمة التي انفردت أمد بترجمتها
للقارئ العربي..

الاحتجاجات الشعبية في إيران: هل تطيح

بالنظام أم يستطيع احتواءها؟

الملخص:

تناقش هذه الورقة موجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها إيران منذ 28 ديسمبر 2025، وتبحث في ما إذا كانت تشكل تهديدا حقيقيا لبقاء النظام أم أنها قابلة للاحتواء. تنطلق الدراسة من رصد السياق الاقتصادي الحاد الذي فجّر الاحتجاجات، وفي مقدمته الانهيار التاريخي لقيمة الريال، وارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 40% رسميا، وتفاقم أزمات معيشية مركبة شملت الغلاء، وشح المياه، وانقطاعات الكهرباء، وتآكل القدرة الشرائية، مما خلق بيئة اجتماعية شديدة الهشاشة مركبة شملت الغلاء،

تميزت هذه الجولة الاحتجاجية بانطلاقها من قلب السوق التجارية وبين فئات تقليدية مثل التجار وأصحاب المحال، قبل أن تمتد إلى طلبة الجامعات، وشرائح عمالية، ومناطق أكثر فقرا، وهو ما منحها طابعا اجتماعيا متنوعا. كما شهدت الشعارات تحولا تدريجيا من مطالب اقتصادية مباشرة إلى هتافات سياسية تطعن في شرعية النظام، وإن ظل هذا التحول غير شامل وغير موحد جغرافيا واجتماعيا.

في مواجهة الاحتجاجات، اعتمدت السلطات الإيرانية مقاربة مزدوجة، جمعت بين الاعتراف العلني بشرعية المطالب الاقتصادية، وإطلاق وعود بالإصلاح، وبين تشديد القبضة الأمنية ضد ما تصفه بالشغب والتحريض المرتبط بالخارج. وأسهم غياب القيادة الموحدة للحراك، وتباين دوافع المشاركين، في الحد من قدرته على التحول إلى موجة وطنية شاملة تهدد النظام بشكل مباشر.

خلصت الورقة إلى أن الاحتجاجات، رغم اتساعها النسبي وعمق أسبابها، لا ترقى في شكلها الحالي إلى مستوى إسقاط النظام، لكنها تكشف أزمة بنيوية مستمرة وقابلة لإعادة الانفجار. ويظل مستقبل هذه التحركات مرهوناً بتطور الأوضاع الاقتصادية، وقدرة السلطة على تقديم حلول ملموسة، أو فشلها في ذلك، بما قد يعيد إنتاج الاحتجاجات بزخم أخطر مستقبلاً.



لماذا تضغط الولايات المتحدة على فنزويلا؟!



توضح الورقة أن صعود نظام مادورو، سواء بوجود شخصه أم بغيابه، يستند إلى ثلاث ركائز رئيسية: أولاً، إحكام السيطرة على أدوات العنف عبر تماسك ولاءات المؤسسة العسكرية والأمنية، بما يمنع أي اختراق داخلي حاسم. ثانياً، إدارة ما تبقى من الربيع النفطي والموارد غير الرسمية لشراء ولاءات النخب وشبكات المصالح

الملخص:

تناقش هذه الورقة إشكالية بقاء نظام الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، رغم الانهيار الاقتصادي والاجتماعي غير المسبوق، وتبحث في احتمالية تنحيه الطوعي أو إسقاطه عبر تدخل أميركي مباشر أو غير مباشر، وقد نشرت قبل العملية الأمريكية التي انتهت باحتجازه. تنطلق الدراسة من مفارقة أساسية هي أن فنزويلا تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، لكنها تعاني في الوقت نفسه من تضخم مفرط، وانكماش اقتصادي حاد، وفقير واسع النطاق، كان يفترض في سياقات أخرى أن يؤدي إلى سقوط النظام الحاكم.

التراجع الحاد في الإنتاج. ثالثاً، تفكيك المعارضة سياسياً واجتماعياً عبر القمع والمناورة، إلى جانب استفادة النظام من الهجرة الجماعية التي خففت الضغط الداخلي.

في المقابل، تستعرض الورقة حدود الأدوات الأميركية في فرض التغيير. فعلى الرغم من العقوبات القصوى، والعزل الدبلوماسي، ومحاولات الخنق النفطي والبحري، لم تنجح واشنطن في تحويل الضغط الاقتصادي إلى انهيار سياسي شامل ولا احتجاجات ضد النظام. كما أن خيار التدخل العسكري الواسع عبر قوات برية أو حملات جوية مكثفة يظل مستبعداً في المدى القريب، بسبب كلفته العالية ومخاطره الإقليمية، إضافة إلى غياب إجماع أميركي داعم له. كما تُبرز الورقة قدرة النظام الفنزويلي على الالتفاف -نسبياً- على العقوبات عبر شركاء دوليين كروسيا والصين وإيران.

وبصرف النظر عن غياب مادودرو؛ يظل السيناريو الأرجح لإحداث تغيير سياسي شامل في فنزويلا يتمثل في مسار طويل وبطيء من الضغوط الأميركية والتآكل الداخلي للنظام.



انقلاب أم إعادة هندسة للسلطة؟

ما الذي يجري في غينيا بيساو؟

الملخص:

تناقش هذه الورقة الانقلاب العسكري الذي شهدته غينيا بيساو في 26 نوفمبر 2025، وتطرح سؤالاً مركزياً حول طبيعته: هل يمثل قطيعة حقيقية مع النظام القائم أم أنه عملية إعادة هندسة داخلية للسلطة بين أجنحة الحكم والمؤسسة العسكرية؟ تنطلق الدراسة من قراءة تاريخية لبنية الدولة، التي عانت منذ الاستقلال من هشاشة مزمنة، وانقلابات متكررة، وتداخل عميق بين السياسة والعسكر. توضح الورقة أن الانقلاب جاء في سياق أزمة دستورية حادة مرتبطة

مرتبطة بانتهاء ولاية الرئيس عمر سيسوكو إمبالو، والخلاف حول مواعيد الانتخابات، وفقدانه الأغلبية البرلمانية بعد صعود تحالف معارض قاده حزب PAIGC. ومع اقتراب الانتخابات العامة في نوفمبر 2025، أظهرت النتائج الأولية تقدماً لمرشح مستقل غير محسوب على شبكات السلطة، ما شكّل تهديداً مباشراً لتوازنات الحكم القائمة. وتشير المعطيات إلى أن تحرك الجيش لم يستهدف إمبالو وحده،

بل شمل اعتقال قادة عسكريين وسياسيين معارضين وتعليق العملية الانتخابية بالكامل، قبل تنصيب شخصية عسكرية كانت قريبة من الرئيس نفسه على رأس المرحلة الانتقالية. هذا المسار يعزز فرضية أن ما جرى لم يكن انقلاباً تقليدياً، بل عملية استباقية لإجهاض انتقال سياسي غير مضمون النتائج، وإعادة ترتيب مراكز القوة داخل الدولة.

تضع الورقة الحدث ضمن سياق أوسع يتمثل في تغلغل شبكات تهريب المخدرات داخل مؤسسات الدولة، وتحول غينيا بيساو إلى نقطة عبور رئيسية للكوكايين نحو أوروبا، ما خلق اقتصاداً موازياً ونفوذاً غير رسمي يقوض أي إصلاح سياسي حقيقي. كما تطرح احتمالات وجود أبعاد دولية غير معلنة، مرتبطة بحساسية التحالفات الخارجية للمرشحين.

وتخلص الورقة إلى أن ما جرى يعكس نمطاً خطيراً في غرب أفريقيا، حيث تستخدم الانقلابات كأداة لإدارة الصراع داخل السلطة، بما يفرغ الانتخابات من مضمونها ويعمق أزمة الشرعية والاستقرار.



فلول الأسد في لبنان: هذا ما قد يفعلونه

في حديقة سوريا الخلفية

الملخص:

عن وجود تشكيلات منظمة تعمل من الأراضي اللبنانية، مع تنافس واضح بين جناحين رئيسيين: الأول مدعوم من رامي مخلوف ويقوده سهيل الحسن عسكريا، ويتمركز أساسا في شمال لبنان؛ والثاني يقوده مدير المخابرات السابق كمال الحسن عبر غطاء مدني-إغاثي في بيروت

تتناول الورقة تحوّل لبنان إلى ساحة خلفية لنشاط فلول نظام الأسد بعد سقوطه، وتبحث في طبيعة هذا الوجود، وحدوده، وتداعياته الأمنية والسياسية على كل من لبنان وسوريا. وتنطلق من الجغرافيا الحدودية الهشة بين شمال لبنان والساحل السوري، التي لطالما شكّلت معبرا طبيعيا للتهريب والتداخل الاجتماعي، مما سهّل انتقال ضباط وعناصر سابقين من جيش وأجهزة النظام إلى الداخل اللبناني عقب انهياره. تناقش الورقة، استنادا إلى تسريبات إعلامية وتقارير دولية،



ويشير هذا الانقسام إلى صراع على زعامة مشروع تمرد انفصالي ذي صبغة علوية في الساحل السوري، مع تضخم كبير في أعداد المقاتلين، ما يضعف قابلية هذه المشاريع للتحقق وتبرز الورقة أن الإجراءات الأمنية السورية المشددة على الحدود حدثت من قدرة الفلول على الحركة داخل سوريا، لكنها دفعت بالتهديد ليتركز داخل لبنان، حيث تبدو الدولة عاجزة عن الحسم، مكثفية بمداهمات محدودة واعتقالات شكلية. ويحمل هذا الواقع مخاطر تفجر مواجهات طائفية، خصوصا في مناطق حساسة مثل جبل محسن وسهل عكار، مع ما يمتلكه هؤلاء العناصر من خبرات قتالية.



وتخلص الورقة إلى أن استمرار هذا الوجود يشكل خطرا بنيويا على الأمن اللبناني، ويهدد مسار إعادة تأهيل العلاقات السورية-اللبنانية، في ظل عجز الدولة اللبنانية عن المعالجة الجذرية، واحتمال لجوء دمشق مستقبلا إلى خطوات أمنية مباشرة إذا تحول لبنان إلى منصة تهديد لاستقرارها.

أبرز الترجمات الحصرية:

كما قدمت منصات أمد خلال شهر ديسمبر عدة ترجمات حصرية، من منصات ومواقع عالمية تقدم تحليلات ثرية ومتميزة حول المستجدات السياسية عالميا وفي الشرق الأوسط، وهذه أبرزها:

المونيتور: خطة إسرائيل لتقسيم غزة

عبر إعادة الإعمار

الملخص:

تعرض هذه الورقة تقييما لخطة إسرائيل المدعومة أميركيا لإعادة إعمار جزئي ومبكر في قطاع غزة، بوصفها أداة سياسية-أمنية تهدف إلى تكريس تقسيم فعلي للقطاع، وليس مجرد استجابة إنسانية. وتنطلق الخطة من إنشاء مجمعات سكنية شبه دائمة داخل الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية

بدءا من رفح، لإيواء عشرات الآلاف من الفلسطينيين، مع تعميم النموذج لاحقا عبر عدة مجمعات إضافية. ترى الورقة أن هذا المسار يتيح لإسرائيل ممارسة ضغط تدريجي على حركة حماس لنزع سلاحها دون العودة إلى حرب شاملة، عبر عزل المناطق الخاضعة للسيطرة الحركة وحرمانها من تدفقات إعادة الإعمار والمساعدات.

وفي ظل تعثر المفاوضات حول المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار، يصبح "الخط الأصفر" خطا فاصلا دائما، يرسخ واقعا سياسيا وأمنيا جديدا في غزة.

وتشير الورقة إلى أن الخطة تنسجم مع الضغوط الأميركية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، مع الحفاظ في الوقت نفسه على هدف إضعاف حماس، كما أنها تلبي متطلبات السياسة الداخلية الإسرائيلية، خصوصا لدى اليمين المتشدد، من خلال مواصلة الضغط على الحركة دون استنزاف عسكري واسع. وفي المقابل، من المرجح أن ترد حماس بتمرد منخفض الحدة، مع بقاء قدرتها العسكرية محدودة بفعل الاستنزاف المستمر.

على الصعيد الإقليمي والدولي، يرجح أن يؤدي التقسيم الفعلي لغزة إلى تراجع الضغوط الأوروبية على إسرائيل، واستمرار التعاون التجاري والعسكري معها، إضافة إلى تقليص احتمالات استئناف الهجمات الحوثية في البحر الأحمر ما لم يحدث تصعيد إسرائيلي كبير. وتخلص الورقة إلى أن إعادة الإعمار، بصيغتها الحالية، ليست مسارا محايدا، بل أداة لإدارة الصراع وتثبيت واقع سياسي جديد في غزة، قائم على التقسيم والاحتواء طويل الأمد بدل التسوية الشاملة.



جيوبوليتيكا فيوتشرز: ماذا وراء تصريحات

مبعوث ترامب بدمج لبنان في سوريا؟

الملخص:

تناقش هذه الورقة خلفيات ودلالات التصريحات المثيرة للجدل التي أدلى بها المبعوث الأميركي توم باراك مطلع ديسمبر 2025، والتي دعا فيها إلى دمج لبنان وسوريا في كيان واحد، واصفاً لبنان بـ"الدولة الفاشلة". وترى الورقة أن هذه التصريحات لا تعكس طرحاً عملياً قابلاً للتنفيذ، بقدر ما تكشف عن مقاربة أميركية صدامية تختزل أزمات المنطقة في حلول جذرية مبسطة، وتتجاهل تعقيدات التاريخ والهوية والسياسة. تعود جذور الإشكالية، وفق الورقة، إلى لحظة إنشاء لبنان الكبير عام 1920،

حيث نشأ خلاف بنيوي حول هوية الكيان وحدوده. فقد نظر جزء من النخبة السورية تاريخياً إلى لبنان بوصفه اقتطاعاً من الجغرافيا السورية، في حين تشكل الوعي اللبناني على قاعدة الاستقلال وحماية التعدد الطائفي والسياسي. هذا التناقض أسس لعلاقة متوترة لم تُحل حتى اليوم. وتستعرض الورقة إرث الوصاية السورية على لبنان منذ عام 1975 وحتى الانسحاب العسكري عام 2005

، وما تركه من آثار عميقة في الذاكرة السياسية اللبنانية، لا تزال تغذي الحذر والرفض لأي صيغة اندماجية. ورغم سقوط نظام بشار الأسد عام 2024، بقيت ملفات الخلاف عالقة، مثل قضية السجناء السوريين، وأزمة ترسيم الحدود، واستمرار شبكات التهريب، في ظل امتناع دمشق تاريخياً عن الاعتراف النهائي بحدود مستقلة مع لبنان.

وتخلص الورقة إلى أن اقتراح دمج البلدين يتجاهل تحولات العقود الأخيرة، إذ تطورت سوريا ولبنان في مسارين سياسيين واجتماعيين مختلفين جذرياً. ورغم الانقسات الداخلية، باتت الهوية اللبنانية الوطنية أكثر رسوخاً، وتلاشت أي قابلية شعبية أو سياسية للاندماج مع سوريا. وعليه، ترى الورقة أن تصريحات براك تعكس قراءة اختزالية للمنطقة، ولا تشكل أساساً واقعياً لإعادة هندسة العلاقة بين البلدين.



أتلانتيك كاونسيل: كيف أعادت روسيا تموضعها

في الشرق الأوسط بعد الأسد!

الملخص:

يرصد تحليل جيوبوليتيكال فيوتشرز توسعاً منهجاً للإمارات في البحر الأحمر وشرق أفريقيا ضمن استراتيجية «عسكرة صامته» تمزج بين النفوذ الاقتصادي والعمليات العسكرية غير المعلنة. فمن خلال إنشاء مدارج سرية على جزر غير مأهولة، وتمويل شبكات محلية من المليشيات والمرتزقة، وتوسيع الاستثمارات اللوجستية والمعدنية، تعمل أبوظبي على بناء حضور إقليمي متعدد الطبقات يمنحها هامش مناورة واسعاً بعيداً عن الالتزامات الرسمية.

أحد أبرز مظاهر هذا النفوذ يتمثل في دور الإمارات في حرب السودان، ولا سيما سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر، حيث تشير صور الأقمار الصناعية ومسارات الشحن الجوي إلى شبكة إمداد تمتد من ليبيا وتشاد والصومال إلى دارفور أحد أبرز مظاهر هذا النفوذ يتمثل في دور الإمارات في حرب السودان، ولا سيما سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر، حيث تشير صور الأقمار الصناعية ومسارات الشحن الجوي إلى شبكة إمداد تمتد من ليبيا وتشاد والصومال إلى دارفور ويتسع المشروع ليشمل البحر الأحمر،

حيث رُصد إنشاء ثلاثة مدارج سرية تشبه مشاريع أبوظبي السابقة في سقطرى وإريتريا، ما يوحي ببناء شبكة لوجستية بحرية-جوية تخدم عملياتها في أفريقيا واليمن. ورغم إعلانها الانسحاب من اليمن عام 2019، ما تزال الإمارات تحتفظ بنفوذ فعلي في موانئ وجزر استراتيجية مثل عدن وسقطرى وبريم، وتستخدمها لدعم القوى الجنوبية والانفصالية وضمان السيطرة على الممرات البحرية الحيوية.

وتعتمد أبوظبي أسلوب «المنطقة الرمادية»، الذي يدمج الشركات الخاصة، والمرتزقة، وشبكات التمويل، والتعاون التقني مع الصين، لتوسيع نفوذها دون تحمل كلفة سياسية أو عسكرية مباشرة. وتأتي المنافسة الخليجية مع السعودية كعامل مفسر، إذ تسلك الرياض مسار النفوذ الرسمي والمشاريع الكبرى، بينما تفضل الإمارات بناء تأثير محلي عبر الفصائل المسلحة وشبكات المصالح العميقة.

يخلص التقرير إلى أن الإمارات تبني مشروع نفوذ طويل الأمد في البحر الأحمر وشرق أفريقيا، قائم على مزيج من القوة الصلبة والناعمة، بما يمنحها موقعاً إقليمياً مستقلاً يوازن بين تحالفاتها الغربية وطموحاتها الجيوسياسية الصاعدة.



ماذا سيحدث في الشرق الأوسط؟ توقعات ستراتفور في 2026

الملخص:

مع السعي إلى تعديلات دستورية تتيح للرئيس رجب طيب أردوغان الترشح مجددا. وفي الوقت نفسه، تبدو فرص إحياء عملية السلام مع الأكراد ضعيفة، ما يرفع احتمالات التوتر الداخلي، وإن كان ضمن حدود يمكن السيطرة عليها. أما إيران، فستواجه عاما محفوفا بالمخاطر، مع السعي إلى تعديلات دستورية تتيح للرئيس رجب طيب أردوغان الترشح مجددا. وفي الوقت نفسه، تبدو فرص إحياء عملية السلام مع الأكراد ضعيفة، ما يرفع احتمالات التوتر الداخلي، وإن كان ضمن حدود يمكن السيطرة عليها. أما إيران، فستواجه عاما محفوفا بالمخاطر،

تقدم توقعات ستراتفور لعام 2026 صورة لشرق أوسط يتسم بتصعيد محسوب، وعدم استقرار مزمّن، بخصوص إسرائيل؛ يُتوقع أن تعتمد استراتيجية مزدوجة تقوم على الاستنزاف البطيء والتصعيد المحدود في غزة ولبنان وإيران، بهدف فرض وقائع سياسية وأمنية قبل الانتخابات الإسرائيلية. غير أن هذه المقاربة تنطوي على مخاطر حقيقية بإعادة إشعال حروب واسعة النطاق يصعب التحكم بمساراتها. في تركيا، يُرجح أن تشدد الحكومة ضغوطها على المعارضة، ولا سيما حزب الشعب الجمهوري، تمهيدا لانتخابات 2028.

مع تداعيات إقليمية محتملة تشمل عودة الهجمات الحوثية على الملاحة وربما استهدافات محدودة في الخليج. في سوريا، من المتوقع أن يؤدي رفع العقوبات إلى تدفق نسبي لمساعدات إعادة الإعمار من دول الخليج، لكن ذلك لن يلغي مخاطر عدم الاستقرار، سواء بفعل الانقسات الداخلية، أو الضربات الإسرائيلية المتقطعة، أو احتمال عودة نشاط تنظيم داعش في بيئات هشة.

أما دول الخليج، فستركز على ضبط الإنفاق في ظل أسعار نفط أقل، مع الحفاظ على توجه استثماري استراتيجي في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وتنويع مصادر التسليح، بما يعكس سعيًا للتكيف مع بيئة إقليمية مضطربة دون الانخراط المباشر في صراعاتها.



هل تبحث عن فهم أعمق للتطورات السياسية والاقتصادية؟ منصة أمد تمنحك التحليل والرؤية من خلال تقارير وأوراق بحثية متخصصة.

أوراق تحليلية    تقارير



لزيارة موقعنا

amadcps.com